

أهم القطاعات البديلة لدعم اقتصاديات الدول النفطية (القطاع السياحي والقطاع الفلاحي)

The most important alternative sectors to support the economies of oil countries (The tourism sector and the agricultural sector)

طلحة محمد(*)

المركز الجامعي آفلو، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية، (الجزائر)

talha-17@hotmail.fr

تاريخ القبول للنشر: 2024/09/03

تاريخ الاستلام: 2024/07/21

ملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى استكشاف دور القطاعين السياحي والفلاحي في الجزائر كقطاعات بديلة مهمة لدعم اقتصاد الدول النفطية. تم التركيز في الدراسة على البرامج والسياسات التي تسهم في تعزيز قطاعي السياحة والفلاحة وتحفز التنوع الاقتصادي وتعزيز النمو بما يخلو من الاعتماد على النفط. وتهدف هذه الجهود أيضًا إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تعتبر هدفًا أساسيًا يسعى إليه العديد من البلدان خاصة الدول النامية والمتقدمة في طريق التنمية.

الكلمات المفتاحية: السياحة، القطاع الفلاحي، القطاع السياحي، الدول النفطية.

Abstract:

This research paper aimed to explore the role of the tourism and agricultural sectors in Algeria as important alternative sectors to support the economy of oil-producing countries. The study focused on programs and policies that contribute to strengthening the tourism and agriculture sectors, stimulating economic diversification and promoting growth without dependence on oil. These efforts also aim to achieve sustainable development, which is considered a basic goal pursued by many countries, especially developing and developed countries, on the path to development.

key words: Tourism; Agricultural Sector; Tourism Sector; Oil Countries.

مقدّمة:

تعد صناعة السياحة مهمة جدا على مستوى العالم، حيث تجذب انتباه الدول لتصبح جزءاً أساسياً من أجندة سياساتها العامة. بغض النظر عن مستواها الاقتصادي، فإن السياحة تلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تحث الدول على استثمار مواطنيها الجذب الطبيعية والتاريخية والحضارية لديها بهدف توفير فرص عمل، جلب العملات الصعبة، ودعم النمو الاقتصادي الشامل والاستقرار المالي العام.

السياحة هي نشاط ترفيهي يمارسه الأفراد بهدف الاسترخاء والابتعاد عن الروتين وضغوطات الحياة اليومية. تتضمن السياحة أنواعاً متعددة مثل السياحة الدينية والثقافية والمغامراتية التي توفر تجارب مثيرة وترفيهية في العديد من وجهات العالم. تعد السياحة مصدراً رئيسياً للدخل في الاقتصاد الوطني للعديد من الدول، وتلعب دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

مختلف الدول، خاصة العربية، تعتمد على تجارب تنموية متعددة لتحقيق الهدف المرجو منها، وهو الاقتصاد القوي والتقدم الشامل والتخلص من البقاء في وضع التخلف الاقتصادي. يتطلب ذلك التخطيط الجيد والإدارة الفعالة، واستغلال كافة الموارد الطبيعية والبشرية بشكل عقلاني في مختلف القطاعات. يجب على المستثمرين العمل بكفاءة في جميع القطاعات دون استثناء لتجنب الأزمات الاقتصادية المحتملة. ومع ذلك، هناك دول ما زالت تعتمد بشكل رئيسي على الاقتصاد النفطي، مما يؤدي إلى تدهور العديد من المؤشرات التنموية وتعيينها في وضع التخلف الذي يمس جميع القطاعات.

بالرغم من تنوع الموارد والقطاعات المتنوعة والمتجددة في الجزائر، إلا أنها تواجه صعوبات في تحقيق التنمية الشاملة من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية. لذا، يصبح من الضروري عليها ابتكار وتنويع مصادر الدخل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مع التصدي للتحديات الجديدة. تتضح معالم إشكالية هذه الدراسة من خلال ذلك.

ما هي القطاعات البديلة التي يُمكن للاقتصاد الدول النفطية دعمها؟

بناء على ما سبق تمّ تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: تحديد مفاهيم الدراسة.

المحور الثاني: القطاع السياحي كبديل لدعم الاقتصاد الريعي.

المحور الثالث: القطاع الفلاحي كبديل لدعم الاقتصاد الريعي.

1- الطريقة والأدوات:

1- مفهوم السياحة:

تنوعت تعريفات السياحة في الأدبيات الحديثة بناءً على تباين المعايير المستخدمة للتمييز بينها، حيث يصف بعضهم السياحة كظاهرة اجتماعية. تسلط هذه التعاريف الضوء على جوانب مختلفة لهذه الظاهرة.

جوبر فرويلر، الألماني الذي عرّف السياحة في عام 1905، ينظر إلى السياحة كظاهرة تنبثق من حاجة متزايدة إلى الراحة وتغيير الهواء، وإلى إحساس جديد بجمال الطبيعة. يشعر السائح في رحلته بالبهجة والمتعة، ويستمتع بالإقامة في مناطق ذات طبيعة فريدة، وبالتواصل مع الشعوب والثقافات المختلفة، وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتّساع نطاق التجارة والصناعة سواء أكانت كبيرة ومتوسطة وصغيرة وثمرتها تقدم وسائل النقل ("توهامي و بن علي، 2016، صفحة 4) من هذا التعريف نجد أنه ركّز على الجانب الاجتماعي للسياحة وأهم الجانب الاقتصادي.

وفقاً لتعريف "شوليرنشراتنهومن" النمساوي في عام 1910، تُعرف السياحة بأنها العمليات، خصوصاً الاقتصادية، المتعلقة بوصول وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو بلدة، حيث تُعتبر مهمة السياحة ومدى تأثيرها الواسع على النحو الذي يمكن أن يُستدل عليه ليس فقط من وجهة نظر السائحين، بل أيضاً من المنظور المالي، وتحديدًا من حيث الأموال الكبيرة التي يُنفقها.

2- مفهوم الفلاحة (الزراعة):

يعتبر الفلاحة نشاطاً مرتبطاً بالإنتاج الزراعي والحيواني على حد سواء، حيث تشمل عمليات التغذية والتصنيع بأشكالها المختلفة. بشكل أساسي، تُعتبر الفلاحة نشاطاً اقتصادياً يستهدف النباتات والحيوانات، ونتيجة لذلك فإن القطاعات الأخرى مثل العمل والتصنيع والتجارة ستحصل على القيمة المضافة الناتجة عن هذا النشاط.

وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة، يُعرف القطاع الزراعي بأنه يركز بشكل أساسي على الجوانب الحديثة والضيقة للزراعة، مع التركيز الخاص على البحوث والتدريب والإرشاد وتوفير المستلزمات الزراعية وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية.

جميع الأنشطة الزراعية التي يقوم بها الفلاحون والمزارعون تهدف إلى تعزيز عملية الإنتاج، بهدف تحسين نمو النباتات والحيوانات لتوفيرها للاستهلاك البشري. (عياش، 2011، صفحة 18).

3- قطاع السياحة كقطاع بديل للاقتصاد الريعي

تتمتع الجزائر بمقومات طبيعية متنوعة، حيث تحتوي على موقع جغرافي استراتيجي وشريط ساحلي يمتد على مسافة 1200 كيلومتر، بالإضافة إلى حمات معدنية وسلاسل جبلية وصحراء واسعة تُعتبر جزءاً من التراث الثقافي العالمي. وعلى الرغم من ذلك، يعاني القطاع السياحي في البلاد من التهميش وعدم وجود الاهتمام الكافي، ولذلك تسعى الجزائر إلى تفعيل القطاع السياحي من خلال جعل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مرجعاً رئيسياً لتحسين وضعه ومكانته محلياً وإقليمياً ودولياً، بهدف الانضمام إلى الدول السياحية الرائدة في العالم.

1-3- السياحة في الجزائر:

بفضل الثروات والتنوع السياحي الذي تتمتع به الجزائر، فقد أصبحت لديها موقع بارز وطموح كبير في نظر الطبقة السياسية، حيث تسعى جاهدة لتحويل السياحة إلى مورد هام وداعم لعمليات التنمية، مما يساعدها على الخروج من عزلتها وتحولها إلى جذب سياحي مهم.

بفضل مواردها السياحية المتنوعة في الساحل والصحراء الكبيرة، تعتبر الجزائر واحدة من الوجهات السياحية الاستثنائية في حوض البحر الأبيض المتوسط. خلال فترة ماضية، كان لدى البلاد اقتصاد مشروع في مجال السياحة في سبعينيات القرن الماضي كان غير كافٍ مقارنة بالدول الأخرى، لكن في الوقت الحالي، يشهد القطاع تطوراً كبيراً. وفي تلك الفترة، كان معظم الزوار من المغاربة بنسبة تبلغ 44%، في حين كانت نسبة الجزائريين المقيمين في الخارج تمثل 39.4% من الزوار، وكانت نسبة السياح الأوروبيين تصل إلى 13.3%، معظمهم من فرنسا بنسبة تبلغ 2.7%

منذ الاعتماد على إستراتيجية تنموية تهدف إلى تعزيز السياحة كمورد بديل للوظائف والثروات في الجزائر، شهد البلد تحولاً إيجابياً. وفي السنوات الأخيرة، أظهرت الإحصائيات الرسمية زيادة بنسبة 4.09% في عدد السياح الأجانب الذين زاروا البلاد في عام 2001، حيث

وصل عددهم إلى 196229 سائحاً، مقارنة بـ 17553 سائحاً خلال عام 2000 وقادت فرنسا القائمة بإجمالي 70880 سائحاً (36% من المجموع)، تلتها تونس بـ 33607 سائحاً، ومالي بـ 9244 سائحاً، وكانت إيطاليا بـ 8260 سائحاً، وهم النيجيريون بـ 6983، وألمانيا بـ 6444، وإسبانيا بـ 4585 لم يتم الكشف عن حجم الإيرادات، إلا أن زيادة كبيرة في عدد السياح الذين زاروا الجزائر في السنوات الأخيرة أدت إلى زيادة إيرادات السياحة بالعملة الصعبة.

خلال الربع الأول من العام الحالي، وصل ما مجموعه 222,414 سائح إلى البلاد، بزيادة نسبتها 11.76% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وفيما يتعلق بسنة 2003، أكد وزير السياحة وصول أكثر من مليون و166 ألف سائح، وهو رقم يزيد بنسبة 15% عن عدد السياح القادمين إلى الجزائر في 2002 الذي بلغ 966 ألف سائح. وما يتعلق بالإيرادات بالعملة الصعبة، سجل توافد السياح في عام 2003 دخول مبلغ 160 مليون دولار، بزيادة 17% مقارنة بإيرادات عام 2002 التي بلغت 133 مليون دولار.

في عام 2002، سجلت الإيرادات بالعملة الصعبة نسبة نمو بلغت 33.7% مقارنة بالإيرادات في عام 2001 والتي بلغت 95.5 مليون دولار.

وفقاً لوزارة السياحة، من المتوقع وصول 3 مليون سائح إلى البلاد في عام 2013، بما في ذلك 2 مليون سائح أجنبي. تشير الوزارة أيضاً إلى زيادة متوقعة في الاستثمارات، خاصة في مجال الإيواء، حيث ستتم إضافة 55 ألف سرير جديد بتكلفة تقدر بحوالي 4 مليارات دولار بحلول عام 2007، و60 ألف سرير إضافي بحلول عام 2013، مما يرفع العدد الإجمالي إلى 190 ألف سرير لتلبية الطلب المتزايد.

وفي هذا السياق، تحرص الوزارة على ضرورة أن يأخذ القطاع المصرفي متطلبات المهنيين في مجال السياحة بعين الاعتبار، مع التأكيد على أن السلطات الجزائرية تعي تماماً حاجة هذا القطاع إلى دعم واستثمار. سيتم اتخاذ عدة إجراءات لتعزيز الاستثمارات الأجنبية في مجال الشراكة والإدارة، بما في ذلك جذب رجال الأعمال والمستثمرين. (زكي، 2006، صفحة 73).

2-3- السياحة الشاطئية:

بسبب الموقع الجغرافي للبلاد وتواجدها على ساحل يبلغ طوله 1200 كم، فإن السياحة الشاطئية أصبحت وجهة سياحية شهيرة بين السكان المحليين والزوار الأجانب. ونتيجة لذلك، فإن تطوير

هذا القطاع ضروري لتعزيز مكانة بلادنا كوجهة سياحية مميزة مقارنة بالوجهات السياحية الأخرى في المنطقة المتوسطية، مما يجعلها تفضلها هواة السياحة، جزائريين وأجانب. خلال فصل الصيف، تعد الشواطئ واحدة من وجهات السياح المفضلة، ويمكن العثور على شواطئ هادئة تحتضن مياهها صافية ورمالا ذهبية على طول البحر الأبيض المتوسط. تعمل الجزائر حاليا على تعزيز السياحة الشاطئية كجزء أساسي من صناعة السياحة في البلاد، حيث تقوم بتنظيم هذا القطاع من خلال تحسين وتعديل التشريعات والقوانين المتعلقة به، وتولي اهتماما خاصا لحماية البيئة والحفاظ عليها كجزء لا يتجزأ من استراتيجيتها. (زكي، 2006، صفحة 38).

3-3- السياحة الحموية:

يملك الجزائر حوالي 300 منبع حموي على المستوى الوطني، لكنها تعاني من نقص في المرافق الملائمة وعدم استغلالها بالشكل الذي ينبغي. وهذا الوضع أثر سلباً على قطاع السياحة الحموية، حيث يفتقر إلى مستوى الخدمات المطلوب لجذب السياح الراغبين في قضاء أوقات ممتعة ومستفيدين من عروض الاستجمام والعلاج.

تحتل السياحة الحموية مكانة بارزة في الجذب السياحي في الجزائر، ولا سيما فيما يتعلق بالسياحة المحلية. ومع ذلك، يُعاني القطاع من نقص في عدد محطات السياحة الحموية، مما يعوق قدرته على جذب المزيد من السياح. يُشير الواقع إلى أن المحطات السياحية الحموية العامة قد تم إنشاؤها في فترة السبعينيات من القرن الماضي دون تطور يُذكر منذ ذلك الحين.

تحتل السياحة الحموية مكانة هامة في السياحة الجزائرية، لا سيما فيما يتعلق بالسياحة المحلية. ومع ذلك، يعاني قطاع السياحة في الجزائر من نقص في عدد المحطات الحموية، مما يعوق قدرته على جذب عدد أكبر من السياح. يُلاحظ أن المحطات السياحية العمومية في الحمامات تم إنشاؤها في سبعينيات القرن الماضي ولم تتطور منذ ذلك الحين.

ومع ذلك، رغم جهود الدولة في إعادة تأهيل هذين المرفقين وغيرهما من محطات السياحة الداخلية التي تجذب الزوار من الداخل، خاصة خلال فصل الشتاء، لا تزال الخدمات المقدمة فيها دون المستوى المطلوب لإرضاء الزوار، برغم الاستثمارات الكبيرة التي تم إنفاقها على ذلك.

منذ عام 2010، بدأت الحكومة في تكليف نفسها بتجديد جميع وحدات الإسكان العامة على نطاق وطني، وذلك ضمن إطار خطة شاملة لتنشيط السياحة. حيث لا تملك الدولة القدرة

على تحقيق هذه التحديثات بمفردها، التي من شأنها تعزيز القطاع السياحي. وهذا الإجراء فتح الباب أمام المستثمرين للاستثمار في هذا القطاع.

يوجد مشاريع متنوعة في مراحل مختلفة، بعضها جارٍ التنفيذ والبعض الآخر يزال في مرحلة الدراسة، وتم منح بعضها قطع أراضي باعتبارها مشاريع استثنائية، حسب إعلان الجهات المسؤولة في هذا القطاع.

يجب النظر في تحسين جودة الخدمات المقدمة للسياح والعملاء على مستوى المرافق الكبيرة والمحطات الحمامية، حيث تظهر مشكلة التردّي في هذه الخدمات. يعد التدريب ضرورة ملحة في جميع المجالات، سواء في مجال الإقامة والتغذية، بهدف تعزيز هذه الخدمات التي تبقى دون المستوى على الرغم من الأموال الكبيرة المدفوعة من أجلها.

"تمهّل هذه المؤسسات السياحية الهامة بشكل كبير، حيث يُعتبر تعامل موظفيها واحد من أكبر عيوبها. تفتقر إلى تقديم خدمات جيدة ولا تلبّي احتياجات الزوار بشكل كافٍ، مما يؤدي إلى استياء السياح والزوار. نتيجة لذلك، يفضل الجزائريون البحث عن وجهة سياحية مستقرة في دولة شقيقة تقدم خدمات أفضل بأسعار تنافسية".

4- السياحة الصحراوية في الجزائر:

أ- المقومات الطبيعية

تتسم الجزائر بامتدادها الشاسع للصحراء التي تمثل نسبة 80% من إجمالي مساحتها، وتضم مجموعة كبيرة من الواحات المتناثرة عبر الصحراء، تتميز بوجود غابات نخيل وتربة خصبة وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية. تبرز منطقة بشار كواحدة من أبرز المناطق بحكم ما تحتوي عليه من كنوز وشواهد تعكس جمالية واستثنائية تلك المنطقة، بفضل تنوع تضاريسها ومناخها وسلسلة جبالها الشاهقة التي تتوجها قمة جبل عنتر. يعود كذلك إلى صخور المنطقة الحاملة لبقايا حيوانية ونباتية تعكس وجود الحياة في هذه المنطقة عبر العصور الجيولوجية، مما يميزها بثلاث سمات رئيسية.

- النسيج الواسع للأراضي التي تسمى الحمادة مع الغير والذراع؛

- ثلاثة أحواض كبرى محاطة بالكثبان الرملية العرق الشرقي والعرق الغربي والعرق

الشاش.

ب- الإمكانيات المادية

من خلال استعراض الموارد الطبيعية المهمة في الصحراء وتسليط الضوء عليها سبق بيان مدى الغنى والتنوع في تلك الموارد. وللوصول إليها، يجب توفير البنى التحتية الضرورية مثل وسائل النقل والاتصالات وقدرات الاستقبال.

✓ خدمات النقل: حالياً، يعتبر التطور الحالي في وسائل النقل بمختلف أشكاله مساهماً فاعلاً في تعزيز وتطوير السياحة بالمناطق الصحراوية، على الرغم من الجهود المستمرة لتحسين شبكة المواصلات في المناطق الجنوبية من الصحراء، إلا أنها لا تزال تحتاج إلى تطوير إضافي نظراً لمساحتها الشاسعة. ومن بين وسائل النقل المهمة المستخدمة في قطاع السياحة الصحراوية يأتي النقل الجوي، حيث تتواجد مطارات دولية ووطنية في المدن الجزائرية الواقعة في الصحراء والتي تلعب دوراً مهماً في تعزيز السياحة بالمنطقة، وبالمناطق المدروسة يوجد مطار لطفي بودغن.

✓ الفنادق والوكالات السياحية: عرفت المناطق الصحراوية بالجنوب الجزائري تطورا ملحوظا في جانب الفنادق، وفيما جدوليووضح تطور توزيع طاقات الإيواء تبعا لنوع المنتج السياحي بالمناطق الجنوبية الصحراوية بالجزائر (صدقي، 2014).

1-4- القطاع الفلاحي كبديل للاقتصاد الريعي: الحديث عن الزراعة في الجزائر يعد موضوعاً معقداً نظراً لعدة عوامل، حيث تحتل البلاد حالياً المرتبة الأولى في قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية والفلاحية، مع تجاوز عدد سكانها 30 مليون نسمة وفاتورة سنوية تصل إلى حوالي 2.5 مليار دولار. يُعزى هذا الوضع إلى التوجهات الصناعية التي بدأت تتبناها الحكومة منذ السبعينيات والإصلاحات الزراعية التي تم تنفيذها بعد الاستقلال في عام 1962، والتي تؤكد على الاعتمادية الزراعية للبلاد. وبالإضافة إلى ذلك، يظهر عدم استغلال الثروات الزراعية والضعف التقني في هذا القطاع، مما يكشف عن الأزمة العميقة التي يواجهها قطاع الزراعة في الجزائر.

بداية، يجب ملاحظة أن التبعية الغذائية في الجزائر ليست حديثة، حيث كان من الصعب على هذا البلد توفير غذاء كافي لسكانه لأكثر من نصف قرن، ولم تكن إمكانيات الاستعمار الفرنسي المسمى "الحديثة" خلال الفترة الاستعمارية القدرة على تحقيق هذا الهدف.

5- التسيير الذاتي: من المفهوم إلى الحقيقة

أخذ الاستقلال دلالة خاصة في الوسط الفلاحي والريفي، حيث احتل إجراء مزارع المعمرين منذ جويلية 1962 الأراضي الشاغرة إثر مغادرة الكولون لها، لاسيما في المناطق الغنية، وفرضوا شكلا مباشرا في التسيير (التسيير الذاتي). انتظم القطاع العمومي المسمى (التسيير الذاتي) لاستغلال أكثر من 2.5 مليون هكتار من أراضي المعمرين الموزعة على 2200 مستفيد عمومي (أي بمعدل أكثر من 1000 هكتار/مستفيد). ومن بين هذه الأراضي، حوالي 250000 هكتار سيعاد توزيعها لفائدة قدماء المجاهدين 31، الذين جمعوا ضمن 350 تعاونية فلاحية للإنتاج.

لم تشتغل فعليا تجربة التسيير الذاتي خلال الموسم الفلاحي 1961-1962 لأن الدولة الجديدة الوطنية تدخلت في مراقبة القطاع. لكن سرعان ما كانت هذه التجربة-التسيير الذاتي- ضحية التدخل المستمر للدولة، بالإضافة إلى ما ورثه القطاع من العهد الاستعماري، لأن جهاز الدولة كان يشرف على تسيير القطاع حيث وضعت المزارع الفلاحية تحت وصاية مؤسسة مركزية: الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA34) تولت المؤسسات العمومية تحديد المخططات السنوية للإنتاج، بما في ذلك المخططات المتعلقة بالمالية والتسويق، وقامت الأجهزة الإدارية للقطاع بالتدخل في تحديد أسعار المنتجات الفلاحية، مما أدى إلى تفرغ مفهوم "التسيير الذاتي" من مضمونه.

كان القطاع العمومي (مزارع مسيرة ذاتيا، وتعاونيات فلاحية) يوفر في تلك الفترة 75% من الإنتاج الفلاحي الخام، بينما تولى القطاع الفلاحي المشكل من أكثر من 600000 مستفيد زراعي من توفير الباقي.

في ذلك الوقت، كانت السلطة تعيد استخدام النموذج الزراعي الاستعماري الذي كان قائما حتى نهاية الستينيات. استمرت الصادرات الزراعية نحو الأسواق الخارجية من المنتجات مثل الخمور والحمضيات والفاواكه، وظل نظام الإنتاج لهذه المنتجات على نفس الوتيرة التي كانت عليها خلال الفترة الاستعمارية، وتوسع بشكل تدريجي (1964/1965) حوالي 237400 عاملا من بينهم 100000 عامل موسمي، وكانت الأراضي المزروعة تمثل آنذاك حوالي 30% من المساحات المستغلة (قرزين).

عندما جرت عملية الإصلاح الزراعي، أصبحت الهياكل العقارية الموروثة عن الاستعمار تظهر زيفها بشكل واضح للجميع. بالفعل، أظهرت الإحصاءات أن أقل من 2% من ملاك الأراضي كانوا

يتملكون أكثر من 100 هكتار، وكان مركزين في 23% فقط من مساحة الأرض: الثلثين (69%) حوزي معظم مشغلي القطاع الفلاحي على مساحات أقل من 10 هكتارات، مشاركين تقريباً بنسبة 18.7٪ من الأراضي الفلاحية. وتقدر عوائد استئجار الأراضي البائبة غير المستغلة التي تم التخلي عنها بعشر إنتاج القطاع الخاص من المنتجات الزراعية، أي 500 مليون دينار.

كان هناك هدف واضح وبارز للإصلاح الزراعي، وهو توزيع الأراضي لصالح الفلاحين الذين ليس لديهم أرض، بالإضافة إلى الفلاحين الصغار الذين لا يمتلكون موارد كافية. كما كانت الهدف الآخر هو تحسين شروط الإنتاج من خلال تعديلات في تنظيم العمل والبيئة الزراعية.

وبعد ثلاث سنوات من التطبيق فقط (1972-1975) كانت النتائج غير ملبية للتوقعات المرتبطة بالإصلاح، حيث كانت التغييرات المتعلقة بالهيكل الزراعية محدودة بإعادة تأهيل أكثر من مليون هكتار من الأراضي العمومية (بلدية، قطاعية، وعروشية ووطنية) الصالحة للزراعة ضمن إطار الإصلاح، وهكذا استفاد القطاع من مساحة تقارب 500000 هكتار، أي حوالي 9% من مجموع الأراضي الملحقة قانوناً بالقطاع الخاص.

مثل إجراء القطاع الفلاحي والمزارعون البروليتاريون أغلبية السكان الذين استفادوا من عملية الإصلاح (حوالي 100000 مستفيد).

تم إنشاء أكثر من 6000 تعاونية من مختلف الأنواع، ولكن الصنف الذي حصل على التأييد والتشجيع هو تعاونيات الإنتاج التابعة للثورة الزراعية (CAPRA)، تمت استفادة هذا النمط من التعاونيات من حوالي 80٪ من المساحات الزراعية الصالحة، بالإضافة إلى أنه ضم قرابة الثلثين منها. (65%) من المستفيدين من استغلال الأراضي التابعة للإصلاح الزراعي.

عمليات تحرير القطاع الفلاحي خلال سنوات 1980-1990

تمت هذه العمليات على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً، حيث اتخذت السلطات العمومية الجزائرية إجراءات لتطهير القطاع، بدءاً من إيقاف عمليات إصلاح الزراعة، وتميزت هذه الجهود بالتسارع خلال الثمانينيات.

تمت الإصلاحات الأولى داخل قطاع التجارة في تلك الفترة، حيث كان يُنظر إليها على أنها الشريان الضعيف للسياسة الزراعية القديمة.

ابتداء من عام 1976، شهدت الدواوين الفلاحية والتعاونيات فقدان امتياز تسويق المواد الفلاحية، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات للحد من توسيع تأمين أراضي الخواص بهدف تحفيز الملكيات الخاصة وتحقيق زيادات في الإنتاج، الذي شهد تباطؤا هائلا خلال فترة الإصدار الشامل للأمر بالتأمين. وعلى جانب آخر، تم إعادة النظر في إصلاح القروض الفلاحية بغرض تحديد آليات جديدة لمنحها مرة أخرى.

وأخيرا تم تحرير أسعار الخدمات بشكل تدريجي. أما أسعار الآليات الفلاحية فقد تضاعفت خلال الثمانينيات بـ 3.5 مرة، أما بالنسبة لأسعار الأسمدة والأدوية الخاصة بالنبات (PPS) فقد تضاعفت هي الأخرى 3 مرات، وبصورة عامة عرفت أسعار المواد المسوقة عبر الوسطاء زيادات معتبرة (بذور، أدوات فلاحية) وهذا تحت تأثير ارتفاع الأسعار الشامل الذي كانت تعرفه البلادوهكذا انتقل استهلاك الأسمدة في ارتفاع استدلالي من العلامة 100 إلى العلامة 20 خلال عام 1996 (مقسمة على 5) أما الأدوية الخاصة بالنبات فقد تحولت من 100 إلى 16 خلال الفترة نفسها! وقد هبطت نسبة شراء الجرارات وآلات الحصاد بشكل كبير مما سبب للفلاحين اضطرابا في عمليات تجديد رأس المال الثابت للقطاع الفلاحي.

إصلاح البنيات الزراعية من خلال التنمية الفلاحية

تبنت الجزائر سنة 1983 قانونا خاصا بتملك صغار الفلاحين للعقار 44 الذي يسمح لهم بالاستفادة من ملكية الأرض (APFA) المستصلحة بالجنوب.

تمت سنة 1981 إعادة هيكلة المزارع الفلاحية التابعة للدولة، مس هذا المشروع 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا والتي تحولت إلى 3400 مزرعة فلاحية اشتراكية (DAS). دعمت هذه المزارع بالمتخصصين في الفلاحة من مهندسين فلاحيين ومسيرين، وانطلقت بها برامج استثمارية. أتت هذه العملية بثمار حيث سجل في رصيد المزارع الفلاحية زيادة لأول مرة وذلك في السنة الفلاحية 87/86. أحدثت هيكلة جديدة على القطاع الفلاحي سنة 1987، إذ من خلالها وزعت حوالي 2.8 مليون هكتار على مستغلين فلاحيين وذلك حسب القانون 87-19 الصادر في نوفمبر 1987. كانت هذه التقسيمات على هيئة مستثمرات فلاحية جماعية (EAC) ومستثمرات فلاحية فردية (EAI). تسمح هذه القوانين برجوع ملكية الأرض للدولة، بينما المنتج الفلاحي يعود للمستغلين الفلاحيين، وقد اختفت من الوجود كلية المزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS) وحلت بدلها 29556 مستثمرة فلاحية جماعية (EAC) و 22206 مستثمرة فلاحية فردية (EAI) و 165 مزرعة نموذجية.

أصدر قانون جديد (90-25) لتصحيح مصادرة الأراضي في فترة الثورة الزراعية 1971. فتحت هذه الهيكلية الجديدة آفاقا جديدة لخصخصة الأراضي الفلاحية، حيث قام المستغلون الذين حصلوا على عقود الاستفادة من الأرض بتغيير وضعيتهم العقارية. تم تقسيم أراضي الاستثمار الفلاحي الجماعي بين المستغلين بدون عقود، وشارك بعضهم مع أصحاب رؤوس الأموال، بينما قام البعض الآخر ببيع حقوق الاستغلال، وقام آخرون بتحويل الاستغلال إلى الأبناء والورثة، في حين تخلت البقية عن الأرض تماما دون استغلال. تعتبر قيمة هذه التحولات مرتفعة جدا، حيث لم تتمكن الدولة من السيطرة عليها، ولم يتمكن المستثمرون من تحقيق ذلك خوفا من عدم ملكيتهم للعقار الفلاحي، وكان المستهلك في النهاية هو الذي دفع الثمن.

حوالي 10240137 ملكية خاصة تم إحصاؤها في عام 2001، منها 737972 تقع في الشمال، بمتوسط يقارب 5 هكتارات لكل مستثمرة خاصة.

تدير القطاعات الخاصة في الجزائر أكثر من نصف المساحة الزراعية المستغلة فعليا. وتُخضع إدارة الأراضي الخاصة لأحكام الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الميراث والشفعة. تُستغل هذه الأراضي بطرق مباشرة أو غير مباشرة، مما يختلف بشكل جذري عن طريقة عمل قوانين وأحكام الثورة الزراعية. وساهم هذا التباين في إحداث تقسيمات تجعل الملكيات جد صغيرة وبالتالي لا تصلح للاستغلال باستخدام الوسائل والتقنيات الحديثة (ساسي و حامد، صفحة 4).

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000 (PNDA)

عودة الدولة وإعادة بناء المجال الفلاحي:

إنّ توجهات البرامج الفلاحية تعتمد على حتميات سوسيواقتصادية وتقنية (أكسبت الفلاحة بالجزائر ارتفاعا في المردود والإنتاج الفلاحيين) كما أن معظم العمليات التي تبنتها وزارة الفلاحة تهدف إلى إعادة بناء المجال الفلاحي، حماية النظام الإيكولوجي الهش واستصلاح الأراضي الخاصة بالفلاحة، اعتمدت هذه التدخلات على العوائق المناخية التي أهملت من قبل في المخططات الوطنية السابقة (حمادي الإدريسي، 2013، صفحة 72).

لكي تدعم هذه السياسة الفلاحية بشكل أفضل، يجب على الدولة تصحيح تدخلاتها في القطاع الزراعي، ومتابعة هذه الجهود على المدى الطويل، وتحسين أداء المؤسسات من خلال تطبيق قوانين فاعلة، والاستفادة من التطورات التقنية في هذا المجال بشكل أكبر.

كما يجسد ختاماً، ينبغي تجاوز التحديات الكبيرة التي تواجهها، حيث هناك قضايا جوهرية يتوجب طرحها وتفكيك الغموض المحيط بها، وذلك من أجل ضمان استقرار قطاع الفلاحة في الجزائر. فشلت التنظيمات الفلاحية الحرة في تحقيق النتائج المأمولة، وارتبط انخفاض النمو السكاني وفشل الثورة الزراعية بغياب استراتيجية شاملة للتنمية والتصنيع، مما أدى في السنوات الأخيرة إلى زيادة عدد سكان الأرياف وتدهور الهيكلية الزراعية. بينت الإحصائيات أن ما يقارب 80% من المستثمرات الفلاحية لا تتعدى مساحتها 10 هكتارات، والمساحات المتوسطة 4.7 هكتار.

تضطر المستثمرون في القطاع الزراعي إلى تنوع منتجاتهم ونشاطهم الزراعي، بالإضافة إلى العمل خارج هذا القطاع، بهدف تحسين مستوى الدخل الخاص بهم. كل هذه العوامل تسهم في تنشيط الإصلاحات العقارية لزيادة المساحة الزراعية وتعزيز الرأسمال الذي يعتبر ضعيفاً.

يواجه القطاع العقاري تحديات في زيادة إنتاجيته، حيث يجب اعتماد التقنيات الحديثة في العقارات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق أفضلية تنافسية. من الضروري أيضاً تعزيز البحث العلمي في قطاع الزراعة لوضع استراتيجيات مستدامة، مع التركيز على تحسين إنتاجية التربة في المناطق المناسبة وتحديد تقنيات مناسبة لزراعة الحبوب.

في النهاية، ينبغي تفعيل السياسات الاقتصادية والاجتماعية لضمان استدامة أهداف البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، حيث تواجه تلك الأهداف غالباً تحديات من الأهداف الفورية قصيرة المدى التي يفرضها عادة قوانين السوق.

يجب أن تكون أهداف الإنتاج الفلاحي متناسقة مع خصائص التربة وضرورة حماية العقارات، وينبغي منح أولوية قصوى لهذه البرامج للمنتجين المباشرين من خلال اختيار مستفيديها بعناية لتجنب الاحتكار، ولضمان ذلك، ينبغي الاعتماد على إطار قانوني رسمي لتنظيم أنشطة الفلاحين.

إحصاءات فلاحية:

سجل الإنتاج الفلاحي بالجزائر نموا قدره 9ر4 بالمائة خلال موسم 2012/2013 مقابل 6ر3 بالمائة خلال الموسم الماضي حسب أرقام وزارة الفلاحة والتنمية الريفية التي عرضت الأحد بالجزائر العاصمة.

وبلغ الإنتاج من حيث القيمة أكثر من 2.500 مليار دج خلال الحملة 2012/2013 مسجلا ارتفاعا قدره 13ر4 بالمائة مقارنة بالحملة السابقة حسبما أوضحه مدير الاحصائيات الفلاحية بالوزارة حسين عبد الغفور خلال اجتماع ثلاثي لتقييم عقود النجاعة للقطاع الفلاحي كما فاق القطاع الأهداف التي سطرت خلال كامل الخماسي (2009-2014) بما أنّ عقود النجاعة كانت تراهن على هدف 8ر3 بالمائة من نسبة النمو من حيث الحجم. وقد سبق وأن بلغ هذا الحجم 12ر9 بالمائة خلال الفترة 2009-2013.

وسجلت كل الفروع تقدما خلال الموسم الفلاحي 2012-2013 الذي انتهى يوم 30 سبتمبر الفارط باستثناء انتاج الحبوب وإنتاج التبغ اللذين تراجعوا على التوالي بنسبتي 4 بالمائة و5 بالمائة، وبلغ انتاج الحبوب 49ر1 مليون قنطار مقابل 51ر3 مليون قنطار خلال الحملة السابقة. إنّ ولايات غرب الوطن (تيارت وتلمسان وسيدي بلعباس وغيرها) هي التي رفعت الانتاج هذه المرة في حين تعرضت ولايات الشرق إلى الجفاف.

وتشير الحصيلة المسبقة للوزارة إلى ارتفاع انتاج الحليب الذي بلغ 3ر4 مليار لتر مقابل 3ر2 خلال حملة 2011/2012.

6- خاتمة:

تتوفر للجزائر إمكانات سياحية متنوعة وقيمة، سواء كانت طبيعية، تاريخية، حضارية بشرية أو حتى مادية ومع ذلك، نتيجة لعدم التركيز والاهتمام الكافي بهذا القطاع، فقد تم تهميشه فعلى الرغم من اعتراف الجهة الاستعمارية بتلك الإمكانيات وتشجيعها على الاستثمار فيها، إلا أنها لم تستفد منها بالشكل الأمثل حتى الآن، يجب الإشارة إلى أن القطاع الفلاحي أو الزراعة يضم جميع الأنشطة الإنتاجية التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون، بهدف تعزيز عملية الإنتاج لتحسين الإنتاج النباتي والحيواني وضمان توفيرها للاحتياجات البشرية، يُعد القطاع الفلاحي والقطاع السياحي جزءاً حيوياً وبارزاً من الاقتصاد، حيث يُمثّلان مصدراً رئيسياً للاكتفاء الذاتي واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية بشكل مثالي، ونتيجة للاستثمار الفعّال في هذين القطاعين، شهدت العديد من الدول تقدماً وتطوراً لذا فإنّ دراستنا تسلط الضوء على أهمية وطبيعة القطاع الفلاحي والسياحي بشكل لا لبس فيه.

الهوامش

- 1- خديجة عياش. (2011). سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (مذكرة ماجستير). كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة الجزائر.
- 2- عبد الله حمادي الإدريسي. (2013). صحراء وادي الساورة تاريخا ومناقب وبطولات. بوسعادة: دار بوسعادة للنشر والتوزيع.
- 3- عبد الله صديقي. (2014). السياسة الفلاحية والتنمية القروية بالمغرب. الرباط.
- 4- فطيمة ساسي، ونور الدين حامد. السياحة الصحراوية المستدامة بالدول العربية. دار الكتاب.
- 5- محمود قرزيز. (بلا تاريخ). واقع القطاع السياحي في الجزائر ودوره في تمويل الجماعات المحلية لمشاريع التنمية.
- 6- مرزوقي توهامي، وحنان بن علي. (2016). المقومات البيئية و البشرية لمنطقة الساورة كمنطقة سياحية.
- 7- وفاء إبراهيم زكي. (2006). دور السياحة في التنمية الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.